

بيان مشترك

تواصل قمع المظاهرات الاحتجاجية السلمية في سورية

وتواصل دوامة العنف المسلح

واعداد الضحايا والمعتقلين تعسفيا في تزايد مستمر

اننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ندين ونستنكر استمرار دوامة العنف المسلح في سورية، وكذلك استمرار السلطات السورية بالاستمرار في استعمال العنف والقوة المفرطة، في قمع الاحتجاجات السلمية في مختلف المدن والبلدات السورية والمعتداء على المتظاهرين السلميين، حيث أدى ذلك العنف المسلح، وما زال يؤدي الى استمرار نزيف الدم في الشوارع السورية، وسقوط المزيد من الضحايا، وعرف من اسماء الضحايا التالية أسماؤهم:

الضحايا القتلى :

ركن الدين-دمشق :

· احمد البغدادي (بتاريخ 10/9/2011)

داريا-ريف دمشق:

- غياث مطر (بتاريخ 10/9/2011)- أحمد سليمان عيروط (بتاريخ 11/9/2011)

دوما-ريف دمشق:

· جمال المساعور (بتاريخ 10/9/2011)

جاسم -درها:

· علي محمد العطيه (بتاريخ 10/9/2011)

نمر-درها:

· خالد فواز العمار- الطفل أحمد يوسف المحمود - 15 عاما - خالد العمار ابن أبو حسني (أبو وليد) (بتاريخ 10/9/2011)

كفرومة- ادلب :

· خالد المديك (بتاريخ 10/9/2011)

قرية المرامي- ادلب:

· أحمد حسن زرزور- محمد مصطفى زينو - محمود مصطفى زينو (بتاريخ 10/9/2011)

اللاذقية :

· أحمد سعيد سيد 25 سنة . (بتاريخ 10/9/2011)

معرشورين- ادلب :

· علي سيفو المقسوم (بتاريخ 10/9/2011)

حمص :

· محمد نور فاروق اليوسف - عبد المناصر الصالح- عمر الشامي -ناصر رشي الصالح -انس رحمون - عامر جنيات - طارق التركماني-محمد ديب الحصني - خالد حيشية - عبد الحكيم الداشر - ناصر الشموري - عامر الجوري (بتاريخ 10/9/2011)

حملة :

· حسن عبدالممنع المبكور 15 سنة (بتاريخ 9/9/2011)

الاعتقالات التعسفية :

كذلك، فإننا ندين ونستنكر استمرار السلطات السورية بنهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون وملاحقة الناشطاء السياسيين والمثقفين وبعض المواطنين السوريين، مما يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، برغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ.

ووصل المينا اسماء ممن تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال الفترة الماضية، كلا من:

الحسكة:

· بتاريخ 11/9/2011, تمت احوالة الناشط الحقوقي السوري الزميل الاستاذ :

جوان سليمان ايو عضو في (ل.د.ح)

إلى شعبة الأمن السياسي بدمشق. في خطوة تصعيدية أخرى لاستمرار الاعتقال التعسفي بحقه. منذ تاريخ 4/9/2011 وذلك بعد قيام دورية أمنية بمداهمة منزله في راس العين-الحسكة شمال شرق سورية , ثم تمت إحالته من فرع الأمن السياسي بالحسكة الى سجن الحسكة المركزي وذلك على سبيل الأمانة ليتم تحويله إلى الأمن السياسي بدمشق , والزميل جوان سليمان ايو والدته غزالة من مواليد 1982 وحاصل على ماجستير فلسفة .

القامشلي:

· بتاريخ 11/9/2011, وعند المعبر الحدودي: نصيبين , تم اعتقال الناشط الحقوقي والمدافع عن الحقوق البيئية, وعضو منظمة الدفاع عن البيئة (كسكاوي) الزميل:

دلبرين فرحان محمد

وهو من مواليد 1980, ومتزوج, ومعتقل سابق, وكان في زيارة تجارية لتركيا باعتباره صاحب محل كمبيوتر.

حمص:

· بتاريخ 10/9/2011, تم نقل الناشط الحقوقي والسياسي المعروف:

المستاذ نجاتي طيارة

إلى شعبة المخابرات العسكرية بدمشق. رغم ان المحكمة الجنائية الثالثة, اصدرت قرارا يقضي بإخلاء سبيله بتاريخ 29/8/2011, لما انه تم تسليمه الى فرع مخابرات القوى الجوية في حمص ,
ليتم نقله فيما بعد إلى السجن العسكري بـحمص (البولوني) بتاريخ 8/9/2011, وهو مجهول المصير حتى الان. يذكر ان السيد طيارة هو من مواليد 16/4/1945, وقد تعرض للاعتقال التعسفي بتاريخ 12/5/2011, وتمت إحالته الى السجن المركزي في حمص, وقد دخل في إضراب عن الطعام منذ 29/8/2011 وهناك خوف على سلامته الجسدية والنفسية وخطر على حياته.

عين العرب -ريف حلب:

· المدرس محمود قادر بن شيخ مسلم- المدرس محمود ملا علي - السيد عبد الستار الحسين بن معصوم- عداء الدين حمام عضو الهيئة القيادية لحزب آزادي- عبد الله حامان-رمضان حج مصطفى- مصطفى علي- أحمد مسلم درويش-
آراس مسلم عبدو- عبد الخالق عبد الباري حسين - إمام محمد إمام-
هفال عبد الوهاب - محمد علي-
فضال بكر-
سالار مروان (بتاريخ 10/9/2011)

دير الزور :

· مؤيد السيد شريف السيد علي- محمد المصلح- مزاحم الصالح- حارث الحسين الشاكر- محمد عواد الحمد- مداح الوكاع
الحمود-الأستاذ حميدي العداوي- أمين الحميدي-صهيب ديري المشهور - مصعب ديري المشهور- اكرم حمادي الجاسم - وائل الصالح 17
سنة -
امين العداوي المربييع)
بتاريخ (10/9/2011)

· عبدالله علي المشحمة (بتاريخ 11/9/2011)

اللاذقية

· الدكتور معد مواهب طابع - 43 عاما - وهو طبيب اسنان - إسامة حجار - جمال حجار - عبد الله محمد المحجي - حسن عبيد- محمد
العوّض-حسينم السدر-حسن السدر (بتاريخ 192011)-مالك حموري(بتاريخ 2682011)زكور اسبيرو-
احمد كوسا(تاريخ 2082011) -احمد زكريا(بتاريخ 392011)

· عمار شريط شريول(معتقل منذ اوائل شهر حزيران 2011)

دمشق:

· خالد جمال عكار-محمد نشأت بركات-عابد بركات (بتاريخ 10/9/2011)

درعا-انخل:

- رياض عبد القادر ناصر(بتاريخ 10/9/2011)

الكسوة-ريف دمشق:

- محمد علي حجازي (بتاريخ 10/9/2011)

المسفيرة-ريف حلب :

- اسماعيل الخلف الدحدوح - مصطفى الخلف الدحدوح. (بتاريخ 10/9/2011)

القامشلي-الحسكة:

وفي سياق مماثل، ففي مدينة القامشلي، قامت السلطات السورية بإحالة نخبة من الناشطين والكتاب والمثقفين للمثول امام القضاء، وفقا ما يلي:

- محكمة صلح الجزاء في القامشلي

أساس الدعوة 2272 - تاريخ وموعد حضور الجلسة في 20/9/2011

التهمة : تظاهرات وإثارة الشغب

أيمن ذوري حسن - حسن إبراهيم صالح - شبال محمد أيمن إبراهيم - صالح عباس المشوح - عبد السلام يوسف عثمان - علي حاج قاسم - عادل عز الدين خلف - كادار فرحان خضر - محمد سعيد وادي - مرسيل مشعل التمو

- محكمة بداية الجزاء في القامشلي رقم الدعوة 778

الجلسة الثانية - تاريخ وموعد حضور الجلسة في 21/9/2011

آدان إبراهيم- حسن إبراهيم صالح - حسن احمد عبد الرزاق - عادل عز الدين خلف - عبد السلام إبراهيم (سيامند إبراهيم) - عبد السلام يوسف عثمان - فاطمة محمد إبراهيم (زارين متيني) - فيصل عزام - محمد حفيظ موسى - محمد الشافعي - محمد شبيب - مشعل التمو - نادية محمد إبراهيم - نهى بهلوي

- محكمة بداية الجزاء في القامشلي

أصدر السيد قاضي الإحالة بالقامشلي قرار اتهام بحق المحامي صبري ميرزا، بموجب المواد 288-335-336 وإحالته إلى محكمة بداية الجزاء بالقامشلي لمحاكمته بالتهمة: الخروج في تظاهرات جمعة البشائر، وإثارة النعرات، وذم وقذح.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، اننا نتقدم باحر التعازي من ذوي الضحايا-القتلى، مع التمنيات الطيبة بالشفاء العاجل للجرحى، فإننا ندين استمرار دوامة العنف في سورية، أيما كانت مصادر هذا العنف أو اشكاليه أو مبرراته الذي يعتبر انتهاكا صارخا للحق بالحياة.

كذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة استمرار الاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم ومنهم من تم ذكر أسمائهم في سياق البيان، كما نبدي قلقنا البالغ من معلومات تؤكد اعتقال الجرحى من المشافي ومصيرهم مازال مجهولاً، وإغلاق بعض المشافي وتعرض بعض من طواقمها للتهديد.

ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون واستخدام التعذيب الشديد على نطاق واسع مما أودى بحياة العديد من المعتقلين، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 ولالتزامات سورية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك للقانون الدولي الذي يحمي حرية التعبير. حسب ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م في

المواد (18-20-21)

وكذلك ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصة ما ورد في المادتين (18) و (19) حول حماية حرية الفكر والتعبير

إن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومُعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، و المادة (12)، إن حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بأن هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعا على تنفيذها.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، مازلنا نؤكد على استمرارية واحقية المطالب التي توجهنا بها الى الحكومة السورية، من اجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الموقف الفوري لدوامة العنف والمقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبرراته .

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواقعته و فك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام الخلافات السياسية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- كف ايدي الأجهزة الامنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الانسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

4- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في

سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

5- اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

6- وضع جميع اماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الاشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

7- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

8- الكشف الفوري عن مصير المفقودين

9- ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية، عبر تفعيل مرسوم الغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

10- الوقف الفوري لجميع ممارسات الاعتداء على المتظاهرين السلميين وعلى المواطنين الأبرياء، المرتكبة من قبل ما يسمى (اللجان الشعبية) أو (ما يعرف بالشبيحة)، ولأسيما ان فعل هذه العناصر، هو خارج القانون مما يقتضي إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم، ومحاسبة جميع الداعمين لهم والممولين لأنشطتهم، باعتبارهم عناصر في منظمة تمارس العنف، وغير مرخصة قانونيا.

11- أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعالجات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الاحوال المعاشية وتعميق الازمات المجتمعية، ولم يساهم هذا الاسلوب القمعي بتهدئة الاجواء ولما بالعمل على ايجاد الحلول السليمة بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، هذه الحلول التي ستكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون اي استثناء.

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

2- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

4- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

5- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).